Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
29.04. 2019	09.05.2019	15.05.2019

The algerian city between urban growth and expansion of cancerous

المدينة الجزائرية بين النمو الحضري والتوسع السرطاني

د. بوخيط سليمة

جامعة المسيلة الجزائر

Dr.BOUKHEIT SALIMA

University of M'sila

Algeria

د.علي شريف حورية

جامعة المسيلة الجزائر

Dr. ALI CHERIF HOURIA

University of M'sila

Algeria

الملخص

لقد عرفت المدينة الجزائرية على مدار عقود من الزمن ومنذ ما يقارب القرنيين من الزمن تحولات عديدة مست بتركيبتها العمرانية والسكانية، وأثرت على طريقة نموها واتساعها، كما عرفت عدة مخططات عمرانية وبالمقابل توسعات غير مخطط لها، تحكمت في وصولها إلى حالة من الإختناق والفوضى العمرانية والحضرية، واتسمت بالعشوائية في استخدام المجال، ما أدى بها بدلا من النمو الحضري الطبيعي في حياة كل مدينة إلى نمو سرطاني أصبح التحكم به والخروج منه ضربا من المستحيل، حيث تناول في مداخلتنا هذه مجمل المسببات والعوامل وكذا الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: المدينة، النمو الحضري، التحضر.

Abstract

We know the algerian city on decades ago, nerly two centuries many tronsformations of urban and population composition, and level affected the way their gowth and freadth, as i knew several physical paps and, in return implanned expansion control the delivery state of suffocation, and physical chaos, and randonness in use

field, lea her instead of the normal urban growth in the life of each city to concerous growth, and exit control become impossible, so we"re having in our intervention this totality of causes and factors as welle as the implications of thus phrenomenon.

-Key Words: City-urban growth-urbanization.

I-المدخل:

لا يختلف اثنان من المهتمين بدراسة التحضر والمدينة على أن هناك ثورة حضرية، قد شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين، ويعتقد كثير منهم أن عوامل هذه الثورة ونتائجها لا تقل أهمية وخطورة عن الثورة الصناعية التي تعرف آثارها كل المجتمعات البشرية وعلى مختلف الأصعدة.

ومما لا شك فيه أن هناك صلة وثيقة بين الثورتين الصناعية والحضرية فقد كانت الأولى من المسببات ومن الدوافع الرئيسية التي أدت إلى ظهور الثانية، فبسبب الثورة الصناعية عمل الملايين من السكان في كل مجتمع على نقله من النمط الريفي إلى النمط الحضري، حيث وبفعل المشاريع الجديدة، جذبت العمالة المدن إلى المناطق الصناعية الجديدة، وعندما نفذت هذه العمالة الحضرية، كان الريف هو المزود الجديد لها، ثم كان الاستقرار النهائي لهؤلاء المهاجرين بعد ذلك بالمدن، وتطبعوا بطابعها عندما طالت إقامتهم فيها.

وقد انطبقت هذه الحالة على الجزائر، حيث عاشت هذه الأخيرة ظاهرة النمو الحضري التي أضحت تشكل تحديات كبيرة لعلماء الاجتماع وكذا خبراء التخطيط والتهيئة العمرانية جراء الارتفاع المتزايد لمعدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح بين 3% و5% سنويا في معظم المدن، والذي أفرز بدوره مناطق من الإسكان الحضري المتدهور والفوضوي، وما يعكسه من سلبيات اجتماعية واقتصادية خطيرة ناتجة عن النمو العمراني المفرط وغير المخطط له، كفقدان السيطرة الأمنية على المدن، وما تسببه من استنزاف للإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسات المشرفة على تسيير المدن ومصالحها، كالبلديات، ومكاتب التخطيط والمصالح الأمنية وغيرها.

1-الإشكالية:

لقد أثار المجتمع المحلي الحضري بظواهره المتعددة السوية والمرضية ولا يزال، اهتمام الباحثين والدارسين العاملين في حقل الأبحاث المتخصصة بالتنقيب في الظواهر والمشكلات على اختلافها والتي تشكل أهم مظاهر تعقيدات الواقع الحضري الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن كل ظاهرة تتطبع باختلاف مجالها السوسيولوجي الذي تحدث فيه، فإن ذلك هو حال ظاهرة التحضر، باعتبارها واحدة من دلالات التحديث والنمو والتقدم، والتي تختلف من مجتمع لآخر، حيث أن أهم ميزاتها بالبلدان المتخلفة، السرعة الكبيرة، وغير المخطط لها في الغالب، حيث تضاعف حجم مدن البلدان المتخلفة لأكثر من ثلاث مرات على فترة زمنية قياسية مقارنة مع باقي مدن العالم، مما أعطى الظاهرة نمطا خاصا بملامح ومميزات وآثار أهم ما يطبعها، الأزمات الحضرية المعقدة وعلى نطاق واسع.

حيث عرضت بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية عملية هروب من الأرض أو موجة مد من سكان الريف الذين أصبحوا يهددون باكتساح المدن مع جعلهم لحالة عدم التكامل الاقتصادي والاجتماعي، هذا التوسع باتجاه المدن ليست له علاقة بزيادة الفرص الحياتية الاجتماعية والاقتصادية في الأوساط الحضرية (مُحَمَّد الجوهري، 1984، ص488)، حيث استبدلت العمالة المنخفضة في الريف بالبطالة في المدن – البطالة الحضرية- كما استبدلت سوء الظروف المعيشية في الريف بأسوأ منها داخل الأحياء المتخلفة على أطراف المدن، التي نشأت أساسا لإيواء مهاجري الأرياف إلى المدن، حيث ظل هذا الواقع أهم عوائق مسيرة عمليات التنمية التي لا تتجه نحو الزيادة بقدر التوجه نحو التركيز مكانيا.

والجزائر كبلد نام لم يسلم من هذا الوضع، بل شهدت مدنها تفاقما كبيرا مع تسارع وتيرة تأزم الوضع المعيشي للأفراد وخاصة بعد ثمانينات القرن العشرين، ولظاهرة النمو الحضري في الجزائر جذور اجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية، ميزت البلاد خلال فترة طويلة تمتد من التواجد الاستعماري وبداية الاستقلال وأخيرا التحولات الطارئة على مسيرة التنمية، بدءا بتباطؤ وتيرة التصنيع ومخلفاتها الاقتصادية

والاجتماعية انتهاءا إلى التغير الجذري في السياسة التنموية بدخول الاقتصاد الحر، بلك مخلفاته السوسيو اقتصادية على البلاد (K.Behidji, 1995, P58).

والإحصائيات تؤكد القفزات الكبيرة لنسب التحضر في الجزائر، فبعدما كانت 05% فقط سنة 180، وصلت إلى 29.6% سنة 1959، ثم 49.5% سنة 1987، وبلغت 58.30% سنة 2004، مع إمكانية أن تقارب 80% بحلول 2020. (MTPS, 2010, P13).

فاختلا موازين التنمية بين الريف والمدينة أدى إلى آثار تنموية سلبية أكثر منها إيجابية في كلا المجالين الريفي والحضري، كما أن تسارع وتيرة التصنيع القطبي بعد الاستقلال صاحبته هجرات ريفية حضرية، أدت لنمو حضري ميز كبريات المدن، هذا النمو أقل ما يمكن أن يوصف به أنه قد تم بشكل غير مخطط له، ولم يخضع لأدنى الشروط المعمول بها في المدن الحضرية المتقدمة، وعليه فهل النمو الحضري في الجزائر قد أخذ شكل النمو الطبيعي السليم، أم أنه نمو كمي على حساب كل المعطيات الكيفية له؟

2-فرضية البحث:

بتعاقب المراحل التاريخية، أخذ النمو الحضري في المدينة الجزائرية شكل النمو السرطاني بفعل النمو الكمي، غير المخطط له، تحت وقع الطلب المتزايد على السكن ومحاولة تلبيته.

3-عينة البحث:

اخترنا مدينة مسيلة كواحدة من المدن الجزائرية بطريقة عمدية، كونها لم تسلم من المظاهر المصاحبة للنمو الحضري على فترات زمنية متعاقبة، حيث يمكن اعتبارها ممثلة للمدينة الجزائرية، عند دراسة هذه الظاهرة، وأيضا كونها المجال المكاني الأقرب إلينا والمسهل لعملية جمع المعلومات والمعطيات والملاحظات بحكم الإقامة بها.

4–منهج البحث:

استخدمنا المنهج التاريخي الذي يعرفه "موريس أنجرس" بأنه طريقة تناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي، وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق (موريس أنجرس، 2006، ص105)، كوننا نعمل على التتبع الزمني لتاريخ ظاهرة النمو الحضري لمدينة المسيلة، على فترات زمنية متعاقبة ومختلفة، بغرض فهم الحاضر والتنبؤ بمستقبل الظاهرة.

5–أدوات جمع المعطيات:

أ–الملاحظة: أين تم إخضاع مدينة المسيلة للملاحظة الشخصية المباشرة، بالنزول إلى الميدان (سعيد سبعون وحفصة جرادي، 2012، ص83)، للوقوف على أهم ما يميز الطابع العمراني لها والناجم عن توسعها عبر الزمن (الأحياء القديمة، أحياء المعمرين، الأحياء المنجزة بعد الاستقلال مباشرة، الأحياء المنجزة بعد سنة 2000)، مع مختلف مشاريع التهيئة الحضرية المرافقة لها، أو تلك غير المنجزة بعد.

ب–البحث الوثائقي: اعتمدنا على ما تم جمعه من معطيات من الوثائق التي تصف التطور الحضري لمدينة المسيلة والمدعمة بالإحصائيات، وكذا الخرائط التي تشرح تطور ظاهرة النمو الحضري لها.

6–مقاربة مفاهمية:

أ–مفهوم التحضر: يشير مفهوم التحضر إلى عملية من عمليات التغير، يتم بواسطتها انتقال أهل الريف والبادية إلى المدن، أو تحول المناطق الريفية أو البدوية ذاتها إلى مناطق حضرية، والذي ينتج عن تغير المهنة ومستوى المعيشة وتبني الشخص القادم إلى المدينة أسلوب الحياة الحضرية (لوجلي الصالح الزاوي، 2002، ص30).

ب–مفهوم الحضرية: تشير الحضرية إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن، الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياتهم وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي، فالناس يجب أن يتكيفوا نفسيا مع

متطلبات المدينة، وأحد مظاهر هذا التكيف، هو جعل سلوكهم مطابقا لسلوك غيرهم الحضريين (لوجلي الصالح الزاوي، 2002، ص31).

جـ–النمو الحضري: يشير إلى المعدلات التي تنمو بها المدينة في فترة زمنية معينة ويقيسها كميا.

II–مراحل التحضر في الجزائر:

المرحلة الأولى: 1830–1910:

وهي المرحلة التي استكمل فيها الاستعمار الفرنسي غزوه للجزائر ووسع عملية الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروض المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية، وأقام المستوطنات والأحياء الأوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة، ثم دعمها بالهياكل الأساسية من طرف برية وسكك حديدية أنجزت بأيدي جزائرية استقطب جلها من الأرياف.

وأهم ما ميز هذه المرحلة أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين ظلت تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية والمتدهورة في جميع المجالات، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية للإقامة في عشش الصفيح عند حواف المدن، والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال...إلخ.

المرحلة الثانية: 1910–1954

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نزحا واسعا للسكان من الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر حيث تسببت في انتشار الفقر والمجاعة بين الأهالي جراء تناقص الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري (خاصة منتوج الحبوب)، وقد استمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع إلى الهجرة القروية والريفية المكثفة نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا.

وقد بدأت تظهر الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، كما خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين، معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الاستعمارية لعزل الجزائريين وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

المرحلة الثالثة: 1954–1966

شهدت بداية هذه المرحلة اندلاع ثورة التحرير التي كان لها تأثير كبير في النزوح الريفي نحو المدن والمراكز الحضرية بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات من طرف الجيش الفرنسي لحراسة ومراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن المجاهدين.

وقد تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بعد الاستقلال وذلك بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس، واختيار أغلبيتهم الاستيطان في المدن خاصة المدن الكبرى والمتوسطة أين كانت تتوفر البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد مغادرتهم المكثفة للجزائر مع بداية الاستقلال سنة 1962، والشيء الملفت في هذه المرحلة أن الجزائر حققت أعلى نمو حضري في تاريخا حيث وصل إلى حدود 10.2% وبذلك أصبحت الجزائر كدولة مستقلة يمثل سكانها الحضريون نسبة 30%.

المرحلة الرابعة: 1966–1977

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه وذلك بتبني سياسة تصنيع مصحوبة بإصلاحات زراعية واسعة كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية في الأوساط الريفية وتوسيع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة وتوسيع شبكة الطرق البرية وإنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر إضافة إلى إعطاء الأولوية المطلقة لسياسة التصنيع حيث تم استثمار أكثر من 50% من الاعتمادات المالية في بناء مركبات صناعية.

كل هذا أدى إلى تحريك السكان باتجاه المدن بحثا عن العمل والعيش الأفضل وقد سجل في هذه الفترة هجرة حوالي 1.7 مليون نسمة من الأرياف إلى المدن بمعدل 150.000 نسمة في السنة وبمعدل نمو حضري يتراوح بين 4 و8 بالمائة سنويا، وأهم ما يمكن تسجيله في هذه المرحلة هو توسع المدن الكبرى الساحلية بطرق فوضوية حيث بنيت المركبات الصناعية وكذا الأحياء السكنية بالأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، كما شهدت هذه المرحلة مظاهر البؤس والشقاء تمثلت في اتساع الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى (الحراش، حي بوحمرة بعنابة، بعض الأحياء الفوضوية المنتشرة بحواف مدينة قسنطينة.....).

المرحلة الخامسة: 1977-1987

ارتفع عدد سكان الجزائر في الفترة ما بين 1977-1987 بمعدل 13.5 بالمائة إذ بلغ العدد 22971588 نسمة في مارس 1987 بعد أن كان 16948000 نسمة في التعداد المنظم سنة 1977 وبخصوص الشبكة الحضرية للجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمعا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249 نسمة من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد السكان الحضر في الجزائر قد بلغ 49.8%، ونسجل في الفترة 1977-1987 بلوغ معدل النمو الحضري 4 بالمائة منها 3 بالمائة زيادة طبيعية و1% فقط معدل الهجرة من الأرياف ويرجع سبب ذلك إلى توقف الاستثمارات في القطاع الصناعي العام. وإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي وإرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها إضافة إلى صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي شهدتها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال.....إلخ.

وبالمقابل تحسن طفيف في الهياكل الأساسية في الأرياف كتوسيع شبكة الكهرباء، وشبكة أنابيب الماء، وتقريب الخدمات الإدارية إلى سكان الريف.

المرحلة السادسة: 1987– إلى يومنا هذا

شهدت هذه المرحلة هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن، ولعل من أبرز أسباب هذه الهجرة هو التغيرات التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في فتح أبواب الحرية السياسية والاقتصادية التي نتج عنها فتح فرص الاستثمار الصناعي والخدماتي المحتاج لليد العاملة القادمة من الريف.

كما شهده هذه الفترة دخول الجزائر في دوامة العنف انطلاقا من سنة 1992، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الهجرة جراء هروب القرويين وسكان الجبال إلى المدينة.

كما شهدت هذه الفترة محاولات الهجرة العكسية وذلك بصرف حصص كبيرة من الأموال في الاستثمار الفلاحي والتنمية الريفية، إلا أن هذه السياسة مازال لم يكتب لها النجاح بسبب الأخطاء الكبيرة المرتكبة أثناء التنفيذ.

IV–النمو الحضري بمدينة مسيلة"

1–التعريف بمدينة مسيلة:

تقع ولاية المسيلة بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، في موقع وسط بين عدة ولايات محورية بوسط البلاد إلى الجنوب، هي: برج بوعريريج، سطيف، البويرة، المدية، الجلفة، بسكرة وباتنة، هذا الموقع الممتاز جعل من المهتمين بها يعطوها عدة تسميات، مثل، عاصمة الحضنة، بوابة الصحراء، تتربع على مساحة تقدر بـ: 18.175 كم^2، تبعد عن البحر بحوالي 100 كلم، وترتفع عن سطحه بحوالي 460م، في نقطة تقاطع طريقين وطنيين هامين جدا، الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين برج بوعريريج والجلفة والطريق الوطني رقم 45 الرابط بين باتنة والجزائر العاصمة، أما البلدية فتقع في أقصى الحدود الشمالية للولاية، يحدها شمالا بلدية العش، جنوبا بلدية أولاد ماضي، شرقا بلدية المطارفة والمعاضيد والسوامع، أما غربا فيحدها أولاد منصور. تتربع على مساحة قدرها 17.926 هكتارا بما نسبته 7.72% من مساحة

الولاية، وتتوسط ثلاث تجمعات شبه حضرية، مزرير، غزال وبوخميسة، وستة تجمعات ريفية، سد القصب، المجاز، ذراع برباح، الحصن، أولاد سلامة وأولاد بديرة (ولاية المسيلة، 2011، ص01).

2-مراحل النمو الحضري بمسيلة:

تطورت ونمت مدينة مسيلة بتعاقب المراحل التاريخية التي عاشتها ونلخصها فيما يلي:

أ-الوجود الروماني: يعود تأسيس أول مدينة إلى الحضارة الرومانية، سنة 106 ق.م تقريبا، كما تدل على ذلك الآثار المتبقية عن هذه الحقبة.

ب-الحكم العربي الإسلامي: حوالي 670م، من خلال إنشاء الحماديين لأربعة أحياء على الضفة الشرقية لواد القصب، رأس الحارة، شتاوة، خربة تليس، وحي الجعافرة (نواة المسيلة).

جـ-الحكم العثماني: تميز ميناء المنشآت والقلاع العسكرية في حي الكراغلة الذي أزاله زلزال عام 1965.

د-المرحلة الاستعمارية:

-مرحلة مابين 1840-1940، وبدأت في سنة 1841 مع وصول الاستعمار الفرنسي إليها وإقامته لثكنة عسكرية في غرب واد القصب، على مساحة 2.2 هكتار، لبسط النفوذ والمراقبة، ثم أسس المستوطنون ذوو الأغلبية اليهودية حيا على الضفة الشرقية للوادي.

-مرحلة ما بين 1940-1962، أصبحت المدينة مركزا إداريا ومع انطلاق الثورة وزيادة الممارسة القمعية الاستعمارية، كل هذا أدى إلى النزوح الريفي باتجاه المركز الحضري آنذاك، الجعافرة وما جاورها، وبسبب قلة الأراضي، انتقل النازحون إلى غرب الوادي فأقاموا حي الكوش والعرقوب اللذان شهدا توسعا كبيرا آنذاك وبعدها.

ومع تزايد معدلات الهجرات الريفية الحضرية واستحواذ المعمرين على الأراضي جعل السكان ينشؤون الأحياء القصديرية الأولى مثل، حي لاروكاد، وحي النيلو كمجال عمراني بديل يأوي المهاجرين الجدد من الفقراء، وللتحكم في الظاهرة أنشأ المستعمر، حي الظهرة، ذو النمط العمراني الأوروبي، وأهم ميزات هذه المرحلة زيادة درجة التركيز الحضري بالقرب من مواقع تواجد بعض التجهيزات والخدمات، وبداية ظهور الأحياء القصديرية التي تأوي المهاجرين الريفيين الجدد.

هـ–بعد الاستقلال:

–بين 1962–1974، بخروج الاستعمار وتركه لمجال حضري يتوفر على مقومات الحياة الحضرية وبالمقابل أرياف وقرى مدمرة عن آخرها، ما شجع على النزوح إلى المدينة هربا من قساوة الحياة وبحثا عن حياة أفضل.

ولمواجهة المشكلة بدأت عملية إنشاء أحياء جديدة مثل: إشبيليا، وعواع المدني، الشواف وفوريستي سنة 1963، وحي 500 مسكن سنة 1965، وحي 300 مسكن بعد زلزال 1965.

–بين 1974–1989، تم تصنيف مدينة مسيلة كمقر للولاية سنة 1974، بعد التقسيم الإداري وتضم 23 بلدية، وبعدها زادت حدة النزوح الريفي ما زاد من ظهور الأحياء القصديرية، وضع تغير السياسة الحضرية للمدينة كان الانتقال لإنجاز المساكن الجماعية إلى نمط المساكن الفردية بتوزيع القطع الأرضية ضمن حوالي 28 تجزئة ترابية، استهلكت كما كبيرا من المجال الحضري، مع تشييد العديد من المرافق الحضرية التي زادت من درجة الاستقطاب للمهاجرين الجدد، مما زاد من الانعكاسات السلبية للجانب العمراني على الجوانب الأخرى السوسيو اقتصادية.

–من 1990 إلى يومنا هذا، في إطار فتح المجال للقطاع الخاص حتى على المستوى العقاري، شهدت المدينة نموا كبيرا بسبب إنشاء عدد كبير من التجزءات الترابية على المحاور الرئيسية للمدينة، كما شهدت المدينة تكثيف الخدمات الحضرية في بعض مواقعها الهامة بوسط المدينة وظهرت مشاكل التخطيط

في ظل ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي بالمدينة وخاصة للأسباب الأمنية بعد سنة 1992 (مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة، سنة 2006).

وعموما يمكن تقسيم المدينة حاليا إلى سبعة قطاعات عمرانية، حسب طريقة نمو المدينة أو حسب طبيعة مساكن كل حي، حيث تراكم السكنات الفردية في القطاعين الأول والثاني بنسبة 99.42% و65.98 %، والسكنات الجماعية في القطاعات الثالث والرابع والخامس والسادس بنسبة 40% والسكنات نصف الجماعية في القطاعين الثامن والسابع بنسبتي 7.52% و4.86% (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،سنة 2010، بدون صفحة)، حيث غالبا ما ترتبط طبيعة الأحياء بالكثافة السكانية من ناحية وبالمستوى الاجتماعي والمادي للسكان، من ناحية أخرى.

3-خصائص النمو الحضري بمسيلة:

أ-التركيبة الاجتماعية للسكان: إن التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة المسيلة على علاقة قوية بالمتغيرات الحاصلة بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر على مستوى المنطقة ككل، والمرتبطة بتوسيع الهلاليين الرحل تواجدهم بمنطقة الحضنة وفي الجبال المجاورة لها والمعروفة حاليا بجبال أولاد نايل، التي تستمد اسمها من تشكيلات حيوية للأسلاف الهلاليين، وحاليا تقطن بالولاية القبائل التالية. (ولاية المسيلة، 2011، بدون رقم صفحة).

-أولاد نايل: يتمركزون بجنوب الولاية، وهم القبائل الرحل لأولاد فارس وأولاد عزيز.

-أولاد دراج: وتنقسم لفروع: المطارفة، السوامع، أولاد عدي، أولاد نجاع، أولاد عمر، زوي، الصلالحة.

-أولاد ماضي: تتكون من فروع: أولاد خالد، أولاد سديرة، أولاد معتوق، أولاد عبد الحق، أولاد سيدي حملة، أولاد منصور، بن ماضي، هذه القبائل توزعت على 5 أقطاب أساسية هي: قطب المسيلة، قطب بوسعادة، قطب حمام الضلعة، قطب مقرة، قطب سيدي عيسى.

هذه التركيبة كان لها دورها في مختلف عمليات الحركات السكانية التي شهدتها الولاية عموما والمدينة خصوصا، وخاصة في مراحل المد الواسع من الهجرات الريفية الحضرية، وخاصة ذات الأصول القريبة للأعراش المقيمة بقطب المسيلة (المدينة) حيث تكون القرابة والعلاقات الاجتماعية دورا هاما في تحديد وجهات المهاجرين الجدد وهذا كان له دوره في الوضعية التي بلغتها المدينة من التكدس البشري وخاصة منذ السبعينات إلى يومنا هذا.

ب–الخصائص السكانية: (Annuaire statistique, 2011,pp01-05)

بلغ سكان مسيلة سنة 2010 حوالي 1073000 نسمة، وتزايد نسبة تفوق 3% بين 2010 و2015، على مساحة تقدر بـ: 18175 كلم^2، بكثافة سكانية تقدر بـ: 57 نسمة في م^2، بنسبة تحضر تبلغ 62%، رغم طبيعة الولاية الريفية والرعوية، ما يوضح العلاقة غير المتكافئة بين طبيعة النشاطات الممارسة وتركز السكان وبالتالي الضغوطات على المراكز الحضرية بين سنوات 2008، 2015.

حيث ارتفع عدد السكان الحضر من 599252 نسمة سنة 2010 إلى 161181 نسمة، سنة 2015، يتركز ثلث سكان الولاية بثلاث مراكز حضرية هي: مدينة المسيلة، مدينة بوسعادة، مدينة سيدي عيسى بحوالي 35% من سكان الولاية، مع استحواذ مدينة مسيلة على أكثر من نصف هذه النسبة ما يدل على التركز الشديد بالوسط الحضري لمدينة مسيلة أكثر من غيره، حيث بلغت شدة تركز السكان بمدينة مسيلة حوالي 82.52%.

ج–الخصائص الاقتصادية:

الكشف عن الواقع الاقتصادي للسكان من خلال بعض المؤشرات الهامة:

–الجانب السكني: حيث يقطن سكان مدينة مسيلة في حظيرة سكنية تبلغ 175288 سكنا، بمعدل شغل للمسكن يقدر بـ 6.3 فردا/المسكن الواحد.

من بين هذا العدد، تعتبر 12536 منها سكنات هشة غير صالحة للإقامة، وهي التي تقطنها الفئات الفقيرة من السكان، وخاصة بعض الأحياء الشعبية المتردية الوضعية، والتي أصبح الجزء الأكبر منه غير صالح للسكن، أو الأحياء القصديرية التي تأوي الفئات التي تعاني أزمة خانقة في انتظار الحصول على البديل، وهي إحدى مظاهر الفقر الحضري بالمدينة (ولاية المسيلة، سنة 2011، ص06).

-الجانب الخدماتي: حيث يشهد قطاع الخدمات على اختلافها نموا ملحوظا لكنه غير كاف، وذلك في مختلف المجالات، فمثلا في المجال التربوي والتعليمي، فإن معدل التلاميذ يبلغ 37 تلميذا للقسم الواحد وهو متوسط كبير جدا، وقطاع التكوين المهني بلغت درجة استيعاب مؤسساته 200%، والقطاع الصحي يعاني عجزا كبيرا في كل مؤسساته ومصالحه وخدماته، وخدمات التهيئة الحضرية تعاني من أزمات حادة، حيث لا يتجاوز التغطية بالغاز الطبيعي نسبة 48% من السكان، والصرف الصحي، نسبة 92% من السكان، ما يعني وجود نسبة هامة من السكان محرومة من أهم الخدمات الحضرية الضرورية التي تضمن الحياة اليومية الكريمة، خاصة وأن بعض هذه الخدمات في حال انعدامها فإن آثارها السلبية تكون حتى على الجانب الصحي للسكان.

-جانب الشغل: كمؤشر اقتصادي هام جدا، فإن هذا القطاع في المسيلة يعاني عجزا كبيرا، من الناحية الاستيعابية للقوة العاملة المتوفرة، حيث بلغت في سنة 2016 اليد العاملة حوالي 206570، من بينها نجد 179689 فقط نشيطة بالفعل، أي بطالة نسبتها 13%، يمثل الشباب أكثر من ثلثيها. (ولاية المسيلة، 2016، ص10).

IV-خصائص النمو الحضري في الجزائر:

1-يغلب على الشبكة الحضرية الجزائرية (حسب تعداد 2010) طابع المدن الصغرى والمتوسطة، فهي مجتمعة تحتل نسبة 96% من مجموع عدد التجمعات الحضرية، وبذلك لا يترك للمدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة سوى نسبة 4% من مجموع التجمعات الحضرية.

2-توضح الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد السكان في الجزائر في المدى ما بين 1830-1998 أن عدد سكان المدن وعدد سكان الأرياف يكونا قد تعادلا مع نهاية 1990 بحصة 11.05 مليون نسمة لكل صنف... وبالتالي فإن الجزائر تكون قد بدأت منذ هذا التاريخ تحولا جديدا في تركيبها السكاني، من مجتمع ريفي إلى مجتمع ذي أغلبية حضرية، ليتفوق بنسبة السكان الحضر بعد 1998 إلى يومنا هذا.

3-من خلال متابعة نمو سكان المدن والبحث عن أسبابه تبين أن الهجرة الريفية كان لها تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر خاصة في المرحلة 1954-1966 حيث قدر عدد الوافدين نحو المدن في هذه المرحلة 2.1 مليون نسمة إلا أن هذه الظاهرة قد خفت حاليا، بحيث لم تبقى فعالة بنفس الدرجة التي كانت عليها سابقا. (بشير التجاني، 2000، ص93).

4-عند معاينة خريطة التوزيع السكاني الحضري بالجزائر يتبين أن أغلبيتهم يتركزون في ولايات الشمال القريبة من الشريط الساحلي، وبترتيب المدن الجزائرية ومقارنتها اعتمادا على إحصائيات تعداد 1954 وتعداد 1998، يتبين أن رتب بعض المدن الساحلية ومدن التل بغرب البلاد تراجعت، ولم تصبح تحتل الرتب الأولى كالسابقة، كما أن درجة الاستحواذ والمركزية في مجال الصناعة بالمدن الكبرى المركزية (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) قد خفت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف الدولة، في مخططاتها الاقتصادية لتشتيت الاستثمارات الصناعية في جهات مختلفة من الوطن وتقليصها قدر الإمكان في المدن المركزية، غير أن الظاهرة استفحلت ما بين سنتي 2000 و2015.

5-بدأت تظهر في بعض التجمعات الحضرية (الجزائر، وهران، قسنطينة) ملامح جديدة لمجمعات حضرية –وتلاحم النسيج العمراني لبعض المدن المجاورة، وهذا النمط الجديد من التجمعات الحضرية يستلزم تخطيطا إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة وتسيير متطور لتنظيم وضبط التغيرات التي حدثت في هذا النسيج العمراني المترابط.

6-إن المقارنة بشكل عام لخصائص التحضر في الجزائر مع بلدان المغرب العربي الأخرى (المغرب، تونس) يتبين أن بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) لها خصائص حضرية مشتركة مع تواجد بعض المميزات الخاصة بكل شبكة حضرية (عبد الحميد بوقصاص، 2000، ص170).

فالنظام الحضري للمغرب يميل إلى بناء المدن الواسعة، في حين أن الجهود والمبادرات التخطيطية التونسية تشجع انتشار المدن الصغرى، أما الجزائر فقد نجحت فيها نسبيا المحاولات التخطيطية الرامية إلى إنشاء سلسلة من المدن المتوسطة والصغيرة عبر مختلف جهات الوطن للحد من هيمنة ومركزية المدن الجهوية الكبرى.

V-نتائج البحث:

1-فشل أدوات التهيئة والتعمير التي استعملتها الجزائر لتسيير النمو الحضري:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني، تمثلت في مجموعة الأدوات التقنية والتشريعية التالية:

-مخطط العمران الموجه (PUD): استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990، وقد وضع خصيصا لتوجيه العمران بالمدن المتوسطة والكبرى، برسم حدودها ويحدد توسع النسيج العمراني بها على المدى المتوسط، كما يضبط استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق وهياكل أساسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها.

-مخطط العمران المؤقت (PUP): انتهت صلاحيته سنة 1990 وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة.

–مخطط التحديث العمراني: هو اعتماد مالي مرفق بمخطط ضمن ميزانيات تسيير المدن خاصة منها المدن الكبرى والمتوسطة، لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية... وغيرها من التراث العمراني.

–المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU): جاء القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01، والمتعلق بالتهيئة والتعمير باستبدال المخطط العمراني الموجه بوسيلة جديدة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط العمراني الجديد يختلف عن مخططات التعمير السابقة، كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للمدينة فقط بل يتناولها داخل إطارها الطبيعي والبيئوي، وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للمدينة، فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعها وعلاقاتها مع جميع المراكز الحضرية والريفية الأخرى.

–مخطط شغل الأراضي (POS): هو وسيلة عمرانية تنظم الأرض أو المجال ولا تترك فجوة أو مجالا شاغرا في المساحة التي يغطيها، وتكون توجيهاته متطابقة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وغير متضاربة معه، وقد أصبح إلزاميا لكل بلدية منذ 1990، ويعتبر بمثابة قانون حال الانتهاء من المصادقة عليه مباشرة.

2–انعكاسات النمو الحضري في الجزائر:

أدى النمو الحضري المتزايد نتيجة العوامل التي سبق التطرق إليها إلى انعكاسات وتأثيرات سلبية مباشرة أو غير مباشرة أهمها:

–التوسع العمراني غير المنظم والذي أعطي له عدة مصطلحات منها، (البناء الفوضوي، البناء السري، البناء غير القانوني، الأحياء القصديرية، السكن الانتقالي، عشش الصفيح...إلخ) هذه الظاهرة التي لم تكن موجودة في الجزائر قبل دخول المستعمر الفرنسي، بل توسعت مع وجوده جراء عملية التحضر التي شهدتها الجزائر بسبب الاستيطان الأوروبي المكثف وسياسة التفرقة العرقية.

تقلصت هذه الظاهرة في المرحلة ما بين 1962-1970 نتيجة توفر حظيرة سكنية كافية لكن سرعان ما بدأت تستفعل انطلاقا من سنة 1970 إلى يومنا هذا.

-ظهور أزمة سكن حادة في الجزائر بسبب ارتفاع معدل النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية المرافعة واستمرار الهجرة الريفية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل الحظيرة السكنية غير قادرة على توفير السكن اللائق لجميع سكان المدن، وبالتالي اختلال التوازن بين توفير السكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة أخرى.

-التدهور الكبير في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان التجمعات الحضرية، ولعل من بين مؤشرات ذلك هو اختناق المدن الكبرى والمتوسطة بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السيارات مقابل التباطؤ الكبير في تطوير شبكة الطرق ونظام المرور، إضافة إلى التلوث البيئي الذي أصبح ظاهرة تعيشها المدن بمختلف أحجامها.

-تناقص كمية المياه الصالحة للشرب في المدن، حيث أصبح تموين التجمعات الحضرية (سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية) يعد إحدى التحديات الكبرى التي تواجه سكان المدن، وقد تناقص معدل المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 إلى 80 لتر، كما كثرت الأحياء غير المزودة بالمياه الصالحة للشرب، زيادة على الانقطاع المستمر لماء الشروب خاصة في فصل الصيف.

-اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية، حيث أصبحت هذه الظاهرة مألوفة لدى كل الجزائريين بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في الشمال الجزائري في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة.

-شيوع الجريمة في المدن خاصة في الأحياء والتجمعات السكانية الشعبية وبالضبط تلك التي يقطنها المهاجرون من الأرياف.

-بروز بعض مظاهر البؤس والشقاء وكذا بعض الظواهر المنافية للروح الجمالية (تشويه الواجهات، غلق منافذ العمارات...إلخ).

IV-أهم التوصيات:

1-العمل على إيجاد جهاز إداري قوي لتسيير المدن وضبط التوسع العمراني، وكذا رسم سياسة واضحة ومستقرة تجاه المخالفات والتجاوزات العمرانية.

2-توزيع فرص العمل والاستثمارات على المدن الصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى.

3-تشجيع الهجرة العكسية أي من المدن نحو الأرياف، وذلك من خلال تنمية المناطق الريفية وكذا تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية المجاورة لها من جهة أخرى.

4-إعطاء أهمية لموضوع التحضر والحضرية في برامج التنشئة الاجتماعية.

خاتمة:

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال إخفاقا كبيرا في مواجهة النمو الحضري رغم اعتمادها على مخططات وقوانين عمرانية أثبتت جدارتها في بلدان أخرى.

ولعل المتمعن في أسباب ذلك يدرك وبلا تردد بأن الإخفاق في التحكم في النسيج العمراني ونموه بوسائل التهيئة والتعمير لا يعود إلى هذه الوسائل في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى المصالح المسؤولة عن تطبيقها، ومراقبة المخالفات والتجاوزات في حقها، وقلة التوعية والتكوين، وانعدام الوعي العمراني لدى المنتخبين المحليين، وطغيان القرارات السياسية والإدارية وحتى العاطفية على النظرة التقنية والعمرانية.

وقد أدى انعدام العقلنة في التسيير الحضري واستخدامه للمجال إلى تبذير مفرط للأراضي المحاذية للمدن واستهلاك غير مقنن وغير عقلاني للمجال المتاح وسوف تعاني البلاد من مخلفاته في المستقبل، إلا أنه ولأن التشاؤم لا يحل مشاكل المجتمعات فإننا نعتقد بأن فتح المجال أمام الخبراء والباحثين في جميع المجالات لدراسة الموضوع بروح علمية جادة، ثم وضع نتائج أبحاثهم في الميدان سوف يؤدي بدون شك إلى حل الكثير من المشاكل العالقة.

قائمة المراجع:

1. بشير التجاني (2000)، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. لوجلي الصالح الزاوي (2002)، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، ط1، نبفازي، ليبيا.
3. موريس أنجرس، ترجمة أبو زيد صحراوي وآخرون، (2006)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية.. دار القصبة للنشر، الجزائر.

4. محمود الجوهري وآخرون (سنة 1984)، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية– دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. سعيد سبعون وحفصة جرادي (2012)، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار النهضة للنشر، الجزائر
6. عبد الحميد بوقصاص، (2000)، اتجاهات التحضر ومعاييره، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، التواصل، العدد06، جامعة عنابة، الجزائر.
7. مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لولاية المسيلة، (سنة 2006)، وثائق المديرية.
8. ولاية المسيلة (2010)، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
9. ولاية المسيلة (2011)، أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية.
10. ولاية المسيلة (2011)، وثيقة تعريفية، صدرت عن ولاية المسيلة.
11. K.BeHIDJI, (Mai 1998), Ajustement structurel et nouvelle politique industrielle: rupture ou perpétuation, revue algérienne d'économie et gestion, université d'Oron, N°02.
12. Annuaire statistique 2010, (2011), direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de M'Sila.
13. MTPS (2010), rapport national sur le développement social, sommet national sur la développement social du Copenhague.